

إدارة بوش بين الإخفاق والنجاح

: مع الاقتراب من رأس السنة الميلادية الجديدة تتناقص أيام الإدارة الجمهورية التي حكمت الولايات المتحدة لثمانى سنوات. الأيام الأخيرة يمكن حصرها بين يوم الانتخابات الرئاسية وبين يوم أن يقسم الرئيس المنتخب باراك أوباما القسم. متابعة تلك الأيام تبدو مهمة بالنظر إلى جملة التطورات التي تعصف بالولايات المتحدة داخلياً جراء تبعات الأزمة الاقتصادية، لكن متابعة تلك الأزمة وتبعاتها لا يجب أن تدفعنا لأن نغفل النظر إلى أداء السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما فيما يتعلق بملفات هامة وساخنة. ولعلي لا أجاوز الحقيقة إذا قلت إن جملة المواقف الأمريكية للإدارة - لاسيما منذ بدء عام 2008- سيكون منها ما سيقبَل بالإجاز ومنها ما سيقبَل بالتراجع إن لم يكن يوصف بفشل أميركي.

لعل من أهم ما سيعتبر كأهم إنجاز من وجهة نظر الإدارة الجمهورية وللرئيس الثالث والأربعين هو تأييد البرلمان العراقي للإطار الذي ينظم العلاقة الأمريكية العراقية وكذلك الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن. حصول الاتفاقية والإطار على تأييد البرلمان العراقي جاء بعد ماراثون مع الوقت الذي أوشك أن ينتهي دون حل إشكالية الاتفاقية الأمنية، لاسيما أن انقضاء ذلك الوقت يبدو خطيراً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار انتهاء مدة التفويض الممنوحة للولايات المتحدة من قبل مجلس الأمن فيما يتعلق بالعراق. دعم البرلمان العراقي للاتفاقية بغض النظر عن التفاصيل المتعلقة بهذا التأييد لاسيما المرتبط منها بفترة الستة أشهر التي يجب أن تعرض بعدها الاتفاقية للاستفتاء الشعبي، وحينها ستكون الأزمة متعلقة بالإدارة الأمريكية الجديدة والتي سيقودها الرئيس الرابع والأربعون باراك أوباما.

هذا الإنجاز لهذه الإدارة كان بشكل أو بآخر مرتبطاً بتخفيف اللهجة الإيرانية أو على الأقل بالخطاب المزدوج الذي صدر عن إيران منذ شهر سبتمبر الماضي، أمر لا يمكن تفسيره إلا في سياق إرسال رسالة للناخب الأميركي ومن بعده للمرشح الذي سيفوز، وفي حالة أوباما كانت الرسالة أكثر أهمية، لاسيما وهو المرشح الذي يدعو إلى الحوار مع طهران دون أي شروط مسبقة. إن من المقبول -ربما- القول إن الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن مرت بـ75% تأييد إيراني، ولعل هذا كان كافياً ليدفع الائتلاف الشعبي وتحالفه لتمرير الاتفاقية، لكنه في ذات الوقت بدا حافطاً لخط الرجعة حين وافق على تقديم الاتفاقية للاستفتاء الشعبي بعد ستة أشهر. هذا الموقف ربما يمكن فهمه في إطار الاستعداد للانتخابات المحلية القادمة في يناير 2009، الأمر الذي يدفع القوى السياسية لتكون محتاطة في مواقفها. إن ختام سياسة بوش في العراق كان الاتفاقية الأمنية التي تبدو اليوم إنجازاً لإدارته لكنها ربما لن تكون كذلك بعد تولي الرئيس الجديد سلطاته.

الأمر الآخر الذي ليس بإنجاز كان الفشل الأميركي في احتواء البرنامج النووي الإيراني، هذا التقييم يستند إلى أداء السياسة الخارجية الأمريكية التي قادت تياراً دولياً وفرضت أربعة حزم من العقوبات على إيران وفق القرارات الدولية 1696 و1737 و1747 و1803، لكن ذلك لم يكن كافياً لإيقاف إيران تخصيص اليورانيوم، بل على العكس زادت إيران أجهزة الطرد إلى 5 آلاف جهاز بحسب تصريحات مدير وكالة الطاقة الذرية الإيرانية. هذا الفشل مرتبط به ترحيل ملف العلاقة الأمريكية الإيرانية ببعدها المتمثل في العلاقات الدبلوماسية إلى الإدارة القادمة، فوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس أقرت أن ملف افتتاح مكاتب للتبادل الدبلوماسي تم ترحيله للإدارة الجديدة، وهي مسألة ربما تعكس الإبقاء على موقف الإدارة المتصلب من إيران حتى رغم توقيع الاتفاقية الأمنية مع العراق والتي يرى خبراء أميركيون أنها ما كانت لتمر لولا بعض التشجيع من إيران، خاصة أن إيران حصلت على بعض ما تريد وهو موعد للتسحاب الأميركي من العراق في أواخر عام 2011.

إن تراجع الخطاب المتعلق بالديمقراطية الذي بدا واضحاً في الأشهر الماضية ربما يمكن النظر إليه كتعبير عن حالة الإخفاق في إقناع الرأي العام العالمي ولاسيما في الشرق الأوسط بمدى إخلاص الإدارة في هذا الموضوع، لذلك حتى وإن تحدث المتحدثون عن نجاح للديمقراطية في العراق، فإنهم لا يتجاوزون حقيقة مفادها أنه كتب بدم الآلاف من القتلى والمفقودين والمهجرين، فهل يمكن أن يعمم هذا النموذج كطريق للديمقراطية وإنقاذ الشعوب من الاستبداد السياسي؟ وهل يمكن أن يحسب نجاحاً؟

• mzweiri@aol.com